كيف فقد العالم الثقة في الأمم المتحدة ؟

UNITED NATIONS

مركز حمورابي

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كيف فقد العالم الثقة في الأمم المتحدة؟

ستتطلب استعادتها قبول دور متضائل لعصر المنافسة

فورن افيرز
ريتشرد غوان

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

15 تشرين الثاني 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

منذ عام 1947، عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، تصارع المنظمة أزمات في الشرق الأوسط. وفي العقود الأخيرة، اتسمت المناقشات حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الأمم المتحدة بنفس الديناميكية الأساسية: تستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لمنع انتقاد إسرائيل في مجلس الأمن بينما تحشد الدول العربية الدول النامية للدفاع عن الفلسطينيين.

وقد اتبع النقاش في الأمم المتحدة في الأسابيع التي أعقبت هجوم حركة حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر هذا النمط المألوف إلى حد كبير. ومنعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من الدعوة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة لكنها لم تستطع وقف قرار صدر في أواخر أكتوبر تشرين الأول بأغلبية كبيرة في الجمعية العامة يطالب ب"هدنة إنسانية".

ومع ذلك، يقول دبلوماسيون في مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف إن هذه الأزمة تبدو مختلفة - وأن آثارها يمكن أن تمتد خارج إسرائيل وقطاع غزة إلى الأمم المتحدة نفسها. وإن تحذيراتهم هي في جزء منها رد فعل على وحشية حماس، وارتفاع عدد القتلى في غزة من القصف الإسرائيلي، ومخاطر التصعيد الإقليمي. لكن التشاؤم الواسع النطاق بشأن مستقبل الأمم المتحدة يعكس أيضا فقدان الثقة في جميع أنحاء المنظمة.

وإن التشكك في فعالية المؤسسة المصممة لتعكس علاقات القوة في القرن العشرين والتعامل مع مشاكل ما بعد الحرب ليس بالأمر الجديد. ولكن خلال العام الماضي، بدت الأمم المتحدة بلا دفة أكثر من أي وقت مضى، وغير قادرة على الاستجابة للأزمات التي تتراوح من اندلاع أعمال العنف في السودان وناجورنو كاراباخ إلى الانقلاب في النيجر.

ويقول دبلوماسيو مجلس الأمن إن التوترات بين روسيا والغرب حول أوكرانيا - موضوع عشرات المناقشات غير المثمرة للأمم المتحدة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 - تقوض المناقشات حول قضايا غير ذات صلة في إفريقيا والشرق الأوسط. وفي سبتمبر/أيلول، حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في الاجتماع السنوي للجمعية العامة من أن "شرخا كبيرا" في نظام الحوكمة العالمية يلوح في الأفق.

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com

وإن الحرب بين إسرائيل وحماس تهدد بإلحاق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات. وقريبا، سوف تواجه الحكومات الوطنية ومسؤولو الأمم المتحدة حسابا. ويتعين عليهم أن يواجهوا السؤال المتعلق بالكيفية التي قد تساهم بها الأمم المتحدة في السلام والأمن في وقت حيث تتقلص الأرضية المشتركة بين القوى العظمى يوما بعد يوم. فمنذ نهاية الحرب الباردة، دعت الدول ومنظمات المجتمع المدني الأمم المتحدة إلى التعامل مع النزاعات الكبيرة والصغيرة كمسألة معتادة. ولكن يبدو الآن أن المؤسسة تواجه قيودها الجيوسياسية. وإن الحرب بين إسرائيل وحماس تهدد بإلحاق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات. وقريبا، سوف تواجه الحكومات الوطنية ومسؤولو الأمم المتحدة حسابا. ويتعين عليهم أن يواجهوا السؤال المتعلق بالكيفية التي قد تساهم بها الأمم المتحدة في السلام والأمن في وقت حيث تتقلص الأرضية المشتركة بين القوى العظمى يوما بعد يوم. ومنذ نهاية الحرب الباردة، دعت الدول ومنظمات المجتمع المدني الأمم المتحدة إلى التعامل مع النزاعات الكبيرة والصغيرة كمسألة معتادة. ولكن يبدو الآن أن المؤسسة تواجه قيودها الجيوسياسية.

وستحتاج الأمم المتحدة الصالحة للعصر الحالي إلى تقليص طموحاتها. وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، ينبغي للمنظمة أن تركز على عدد محدود من الأولويات وأن تسلم مقاليد إدارة الأزمات إلى الآخرين عندما تستطيع ذلك. وستظل بعض المشاكل الدولية تتطلب نوعا من التنسيق الذي لا يمكن تحقيقه إلا في الأمم المتحدة. وحتى عندما يبدو أن الدول المتنافسة تتخلى عن الدبلوماسية، تظل المؤسسة مكانا يمكن فيه للخصوم حل خلافاتهم وإيجاد فرص للتعاون. وبدلا من السماح للصراعات الحالية بتمزيق المؤسسة، يتعين على الحكومات الوطنية ومسؤولي الأمم المتحدة على حد سواء أن يعملوا على الحفاظ على وظائفها الأكثر حيوية. وستحتاج الأمم المتحدة الصالحة للعصر الحالي إلى تقليص طموحاتها. وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، ينبغي للمنظمة أن تركز على عدد محدود من الأولويات وأن تسلم مقاليد إدارة الأزمات إلى الآخرين عندما تستطيع ذلك. وستظل بعض المشاكل الدولية تتطلب نوعا من التنسيق الذي لا يمكن تحقيقه إلا في الأمم المتحدة. وحتى عندما يبدو أن الدول المتنافسة تتخلى عن الدبلوماسية، تظل المؤسسة مكانا يمكن فيه للخصوم حل خلافاتهم وإيجاد فرص للتعاون. وبدلا من السماح للصراعات الحالية بتمزيق المؤسسة، يتعين على الحكومات الوطنية ومسؤولي الأمم المتحدة على حد سواء أن يعملوا على الحفاظ على وظائفها الأكثر حيوية.

فقد كانت أزمة الثقة في الأمم المتحدة تتراكم منذ غزو روسيا واسع النطاق لأوكرانيا. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، شعر الدبلوماسيون بالقلق من أن تؤدي التوترات بين القوى العظمى إلى شل الأمم المتحدة. ففي البداية ، بدا الأمر كما لو أن مخاوفهم في غير محلها. حيث انخرطت روسيا والولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في مناقشات حادة حول الحرب في أوكرانيا، لكنهم استمروا على مضض في التنسيق بشأن مسائل أخرى. فعلى سبيل المثال، تمكن مجلس الأمن من فرض نظام عقوبات جديد على العصابات التي ترهب هايتي والاتفاق على تفويض جديد للأمم المتحدة للعمل مع حكومة طالبان في كابول لتقديم المساعدات للأفغان الذين يعانون. وبدا كل من روسيا والغرب على استعداد لاستخدام أقوى هيئة في الأمم المتحدة كمساحة للتعاون المتبقي.

وفي الوقت نفسه، حشدت الولايات المتحدة وحلفاؤها دعما كبيرا لأوكرانيا في سلسلة من عمليات التصويت في الجمعية العامة لإدانة العدوان الروسي. وحتى الأشهر الأولى من هذا العام، كان العديد من الدبلوماسيين يأملون في أن تحتفظ الأمم المتحدة بقدرتها على العمل المشترك حتى مع مواجهة العديد من أعضائها بشأن الحرب في أوكرانيا.

وبحلول الربيع ، بدأ هذا التوازن الهش في الانهيار. لقد عملت روسيا كمفسد في الأمم المتحدة بوتيرة متزايدة. وفي يونيو، خططت موسكو مع حكومة مالي - التي لجأت إلى شركة فاغنر العسكرية الخاصة المدعومة من الكرملين للحصول على المساعدة الأمنية - لإجبار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي المالية، منهية مهمة استمرت عقدا من الزمن. ففي يوليو/تموز، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد تجديد تفويض مجلس الأمن، المعمول به منذ عام 2014، لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في شمال غرب سوريا. كما انسحبت موسكو من مبادرة حبوب البحر الأسود، وهي صفقة توسطت فيها الأمم المتحدة وتركيا في يوليو 2022 سمحت لأوكرانيا بتصدير المنتجات الزراعية دون تدخل روسي.

وقد أكدت الحرب في الشرق الأوسط على هذا النهج الحاد على نحو متزايد في التعامل مع دبلوماسية الأمم المتحدة. وخلال اندلاع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الماضي، بما في ذلك اندلاع العنف في غزة في أيار/مايو 2021، امتنعت روسيا والصين عن انتقاد تدخل الولايات المتحدة بصوت عال جدا في الأمم المتحدة. وهذه المرة، تجنبت الصين مرة أخرى الجدل، وقصرت تعليقاتها على الدعوات إلى وقف

إطلاق النار. لكن روسيا بذلت قصارى جهدها للاستفادة من الوضع.

وبعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى غزة في منتصف أكتوبر، أعرب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، عن أسفه "للنفاق والمعايير المزدوجة لزملائنا الأمريكيين" وألمح إلى أن واشنطن ربما تغذي الحرب لتعزيز مبيعات الأسلحة الأمريكية. وقد أزعج موقف روسيا من الصراع زملائها أعضاء مجلس الأمن، الذين سعوا إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الإنسانية، وحتى الدول العربية، التي تشتبه في أن موسكو تستغل معاناة الفلسطينيين لتحقيق أهدافها الخاصة.

فإذا كانت روسيا تزعج الأمم المتحدة، فإن دعم الولايات المتحدة غير المشروط لإسرائيل تسبب في ضرر دبلوماسي أكبر. وتتضح الآثار في الجمعية العامة، حيث انقسم تحالف الدول التي دعمت أوكرانيا في السابق بسبب غزة. وفي 27 أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت الجمعية العامة قرارا يدعو إلى "هدنة إنسانية" بين إسرائيل وحماس، مع 120 صوتا وامتناع 14 صوتا عن التصويت، وامتناع 44 عن التصويت. وصوتت الولايات المتحدة ضد القرار، مشيرة إلى فشل النص في إدانة حماس على فظائعها.

فقد انقسمت الدول الأوروبية، حيث صوت البعض لصالحه، والبعض الآخر ضده، وامتنع البعض عن التصويت. حيث كانت التداعيات متوقعة. وأشار دبلوماسيون من دول نامية في أحاديث خاصة إلى أنهم قد يرفضون قرارات الأمم المتحدة المستقبلية الداعمة لأوكرانيا ردا على عدم وجود تضامن غربي مع الفلسطينيين.

ومن المرجح أن يقوض هذا الانقسام الأخير مساعي الولايات المتحدة الأخيرة لتحسين علاقاتها مع الجنوب العالمي في الأمم المتحدة. حيث دعت إدارة بايدن إلى إجراء إصلاحات في مجلس الأمن يمكن أن تمنح قوى مثل البرازيل والهند صوتا أكبر في المجلس، ووعدت بالعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم التمويل الذي تشتد الحاجة إليه للبلدان النامية المثقلة بالديون. فقبل الصراع الحالي، أحرزت واشنطن تقدما مبدئيا في الإيماءات الأخيرة: قد تقدر الدول الفقيرة الكلمات الرقيقة، لكنها لا تزال تنتظر المال. والآن، قد يؤدي موقف إدارة بايدن من إسرائيل وغزة إلى التراجع عن التقدم المتقطع الذي حققته.

اذ لم تؤد الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط إلى تفاقم الاحتكاكات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب. كما فرضوا ضغوطا هائلة على زعيم الأمم المتحدة، غوتيريس، ونظام إدارة الصراع في المؤسسة بالكامل. وبدون دعم موحد من مجلس الأمن، كافح غوتيريس والأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تشرف يوميا على عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، للحفاظ على عمل المنظمة في إدارة النزاعات على المسار الصحيح. وفي المناطق المضطربة مثل السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، رفضت الحكومات والأطراف المتحاربة العمل مع وسطاء الأمم المتحدة أو طالبت بسحب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مدركة أنه من غير المرجح أن تواجه أي عقوبات حقيقية للقيام بذلك.

وقد تمكنت المنظمة من الحفاظ على وجودها الإنساني في أماكن مثل أفغانستان، لكنها تواجه نقصا متزايدا في تمويل هذا العمل حيث يقوم العديد من المانحين الغربيين بتقليص ميزانيات مساعداتهم بينما ينفقون مبالغ كبيرة على المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا.

ووجد غوتيريس نفسه عالقا في تبادل لإطلاق النار الدبلوماسي حول الأحداث في الشرق الأوسط. فبعد أن قال إن هجوم حماس على إسرائيل "لم يحدث في فراغ" في خطاب ألقاه أمام مجلس الأمن في 24 أكتوبر/تشرين الأول، دعت إسرائيل غوتيريس إلى الاستقالة وقلصت تعاونها مع مسؤولي الأمم المتحدة في المجال الإنساني. ونفى غوتيريش أي إشارة إلى أن كلماته يمكن تفسيرها على أنها مبرر لما أسماه "أعمال حماس" الإرهابية، وانتهى الأمر بالرد الإسرائيلي بإعطاء غوتيريس دفعة مع احتشاد دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، للدفاع عنه.

لكن الطريقة التي تحول بها التعليق إلى حادث دبلوماسي أكدت مدى ضعف عمليات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة أمام الخلاف السياسي. وكان هذا الضعف واضحا بشكل مأساوي على الأرض أيضا: فقد قتل ما يقرب من 100 من موظفي الأمم المتحدة في غزة منذ بدء الحرب.

واعتمادا على طول ونطاق الحرب بين إسرائيل وحماس، قد يتوسع وجود الأمم المتحدة في المنطقة أو يتقلص. وإذا انتهت الأعمال العدائية بسرعة نسبية، ستلعب وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة دورا مهما في جهود الإنعاش. وفي أحد سيناريوهات ما بعد الصراع التي ورد أن المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين طرحوها كاحتمال، قد يطلب من الأمم المتحدة إدارة غزة بعد أن يقوم الجيش الإسرائيلي بإخلاء حماس من القطاع.

وعلى العكس من ذلك، إذا استمرت الحرب لفترة كافية لتنتشر في جميع أنحاء المنطقة، فقد تعرض وجود حفظ السلام التابع للأمم المتحدة منذ فترة طويلة في جنوب لبنان وفي مرتفعات الجولان للخطر. فعندما شنت إسرائيل آخر عملية في جنوب لبنان، في عام 2006، اقترب مجلس الأمن من إغلاق بعثة الأمم المتحدة هناك، لكنه عكس مساره بعد اعتراض الحكومة اللبنانية. واليوم، فإن الحرب الآخذة في الاتساع التي تجتذب حزب الله وإيران لا يمكن أن تجبر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الانسحاب فحسب، بل تهدد أيضا العمل الإنساني والدبلوماسي للمنظمة في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، مثل العراق واليمن.

وبغض النظر عن الكيفية التي تنتهي بها الحروب في الشرق الأوسط وأوكرانيا، فإن الاتجاهات في الأمم المتحدة تشير إلى مشاكل في المستقبل. ومن المرجح أن يستمر الانقسام الدبلوماسي ونقاط الضعف العملياتية التي ابتليت بها المنظمة الآن أو تزداد سوءا مع اتساع الانقسامات العالمية. الأمم المتحدة ليست على وشك العودة إلى أيام الحرب الباردة. وفي عام 1959، اتخذ مجلس الأمن قرارا واحدا فقط. فمنذ بداية عام 2023، وعلى الرغم من الحالة السيئة للعلاقات بين أعضائه الدائمين، أصدر المجلس أكثر من 30 قرارا لتحديث ولايات مختلف عمليات الأمم المتحدة للسلام وأنظمة العقوبات. لكن الأمم المتحدة بعيدة أيضا عن ذروتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عندما سمحت الهيئة بانتظام بعمليات السلام وجهود الوساطة وحزم العقوبات استجابة للصراعات الناشئة.

وقد لا يكون هناك مسار واضح للأمم المتحدة لاستعادة دورها السابق كمنصة متعددة الأغراض لمعالجة الأزمات الدولية في الوقت الحالي، ولكن لا يزال بإمكان المنظمة تحقيق أقصى استفادة من دورها المتضائل. ويبدو أن مسؤولي الأمم المتحدة يدركون بالفعل تقلص تفويضهم. في يوليو/تموز، أصدر غوتيريس "الأجندة الجديدة للسلام" للأمم المتحدة، والتي قللت من أهمية بعثات حفظ السلام التابعة للمنظمة، وحثت بدلا من ذلك أعضاء الأمم المتحدة على التركيز على التهديدات الأمنية الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي. وحتى هنا، من غير الواضح مدى التأثير الذي يمكن أن تتمتع به الأمم المتحدة: فقد لا يرغب اللاعبون الكبار في الذكاء الاصطناعي، وخاصة الولايات المتحدة والصين، في أن تترأس المنظمة تنظيم التقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولكن يبدو أن هناك رغبة لدى الأمم المتحدة للحفاظ على دورها في تعزيز الأمن العالمي، حتى لو تولت مشاركة عملياتية محدودة في الصراع أكثر مما كانت عليه في الماضي. وبدلا من نشر قواتها الخاصة، يمكن للأمم المتحدة أن تدعم مديري الأزمات الآخرين، أو على وجه التحديد المنظمات الإقليمية وحتى البلدان الفردية. وهذا النموذج قيد الاختبار بالفعل. ففي تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، أذن مجلس الأمن لكينيا بقيادة بعثة متعددة الجنسيات للمساعدة الأمنية في هايتي. كما تعمل الولايات المتحدة مع العديد من الدول الأفريقية على مقترحات للأمم المتحدة لتمويل بعثات تحقيق الاستقرار التي تقودها أفريقيا في القارة، على أمل أن تكون هذه القوات أكثر تحفيزا من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمحاربة الميليشيات والمتمردين.

ورغم أن الولايات المتحدة والصين وروسيا تجد نفسها الآن على خلاف في الأمم المتحدة بشأن العديد من القضايا، فإن مجلس الأمن قد يستقر في توازن جديد. ولا يزال بإمكانه أن يكون بمثابة مكان لنزع فتيل الصراعات بين القوى العظمى ومعالجة مجموعة فرعية صغيرة ولكنها مهمة من الأزمات التي تشترك فيها تلك القوى في مصلحة في التعاون - وهو نطاق عمل يذكر بوظيفة الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة. ومن غير المرجح أن تتفق القوى الكبرى على الكثير، ولكن هناك حالات - بما في ذلك اتفاق مجلس الأمن في آذار/مارس 2021 على ضرورة بقاء "بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان" في البلاد للتعامل مع طالبان - حيث لا يزال لدى واشنطن وبكين وموسكو أسباب للعمل من خلال الأمم المتحدة.

وحتى مع وجود مجلس الأمن في حالة ركود، لا يزال بإمكان منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أن تلعب دورا كبيرا في إدارة الصراعات الدولية. تتمتع وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة بقدرات فريدة للتخفيف من آثار العنف واحتوائها، وهي تواصل العمل على الرغم من صداع ميزانيتها الحالي. ويبحث مسؤولو الأمم المتحدة أيضا عن سبل للعمل على منع نشوب الصراعات التي لا تعتمد على إشراف مجلس الأمن، مثل تسخير الأموال من البنك الدولي لدعم الخدمات الأساسية في الدول الضعيفة. ففي فترة التوتر الجيوسياسي، قد لا تأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة في حل الأزمات الكبرى، ولكن يمكنها أن تفعل الكثير على الهامش لحماية الضعفاء.

وإن الحروب في الشرق الأوسط وأوكرانيا، فضلا عن التوترات بين الصين والولايات المتحدة، تجعل التعاون الدولي أكثر صعوبة وأكثر حيوية. وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة، شعر العديد من مسؤولي الأمم المتحدة والدبلوماسيين بالقلق من أن المنظمة في حالة سقوط حر. ولكن إذا قامت الأمم المتحدة بتحديث أدوارها الدبلوماسية والأمنية للتكيف مع الحقائق العالمية الجديدة، فلا يزال بإمكانها إيجاد موطئ قدم لها.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية